

## الجلسة الرابعة: مستقبل الفصائل والأحزاب في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي

رئاسة الجلسة: هديل قزاز

مستقبل «فتح» ما بعد عرفات من خلال  
قراءة النظام الداخلي للحركة

صالح عبد الجواد

أستاذ العلوم السياسية / جامعة بيرزيت

قال صالح عبد الجواد، في بداية عرض ورقته، «لست بحاجة إلى دعم أقوالي حول الحديث عن وجود أزمة في فتح، فالأزمة واضحة.. حتى لمن لا يشم ولا يسمع ولا يرى، هذه الأزمة عميقة، ليست عابرة.. فنحن نتحدث عن أزمة تاريخية، وليست محلية، ومحاولة التملص من هذه الأزمة السياسية والتنظيمية، وحتى الأخلاقية، بخطاب تبريري من جانب، أو اللجوء لاستخدام حماس كفرازة كما حدث في إحدى جلسات هذا المؤتمر، لن يجدي كثيرا».

وأضاف: لا أحد في المجتمع الفلسطيني، خصوصا القوى السياسية، لا يمر بأزمة عميقة تحت وطأة جملة من التغيرات، ففصائل اليسار الفلسطيني تمر منذ عقود بأزمة، لعل أبرزها تراجع الجبهة الشعبية المحزن، في حين كانت القوة السياسية الأولى في الساحة الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧، ووجود أكثر من موقف سياسي داخلها، وهذا ظهر في قرار دعم مرشح الرئاسة الدكتور مصطفى البرغوثي، وكذلك انقسام الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب الذي كرس جل نشاطه خلال الانتخابات الرئاسية لنقد أحد قادته السابقين، وتآكل قوة «فدا»، بل إن الشخصيات الوطنية والنواب المعارضين لهيمنة السلطة التنفيذية، الناقدون للفساد وغياب سيادة القانون والديمقراطية، في المجلس التشريعي، مثل حيدر عبد الشافي، حنان عشراوي، عبد الجواد صالح، معاوية المصري، عزمي الشعيبي، حسن خريشة، فخري تركمان وراوية الشوا، إلخ.. لم يستطيعوا أن يشكلوا قوة سياسية منظمة داخل المجلس تطرح أفقا سياسيا واجتماعيا مختلفا، يستطيع أن يجتذب نوابا آخرين في المجلس، أو قوى جديدة في الشارع، لقد ظلوا أفرادا متفرقين دون أن يتمكنوا من بلورة جبهة داخل المجلس حتى لفرض أي مطلب سياسي أو غيره.

واعتبر أن «حماس سجلت العديد من النقاط على الخارطة السياسية، وساهمت في تعاظم أسلمة المجتمع الفلسطيني، وحققت سلسلة من النجاحات في الانتخابات المحلية الأخيرة، والتي ستتوسع على المديين القصير والمتوسط من بقعة تغلغلها الجماهيري من خلال شبكة الخدمات المتعددة التي تقدمها البلديات، إلا أنها تمر بأزمة وإن كانت ذات طابع آخر».

وأكد أن «هناك اتفاقا على أن الجميع يمر بدرجات متفاوتة من الأزمات، وإن اختلفت طبيعتها، لكن أزمة فتح تبدو مثيرة للقلق على نحو خاص، بسبب الدور المركزي لهذه الحركة في النظام السياسي الفلسطيني، وتوازنها. وإذا كان هناك إجماع على أزمة فتح، فإن هذه الأزمة تصور اليوم وكأنها وليدة دخول النظام السياسي الفلسطيني نفق أو سلو، وبالتحديد تحول فتح من حركة ثورية إلى القيام بدور الحزب الحاكم في إطار سلطة أجمعت الغالبية الساحقة من الشعب على أدائها السلبى حتى الآن».

وحسب عبد الجواد، فإن «فشل فتح في تمييز نفسها عن دور الحزب الحاكم هو عامل رئيسي لما تشهده الحركة من مأزق؛ والأزمة أعمق وموجودة منذ عدة عقود، وهي ناجمة عن مشكلة الحركة التنظيمية ونظامها الأساسي، وهو النظام الداخلي، الذي يضم القواعد التنظيمية للحركة ومبادئها، وآلية صنع القرار، والذي عجز عن التكيف بسرعة مع المعطيات والخصوصيات والطاقت الجديدة لكل ساحة من الساحات التي انطلق منها كفاح الحركة، وهي على التوالي: الساحة الأردنية، فاللبنانية،



وأخيرا الضفة والقطاع».

واستعرض المراحل التي مرت بها التركيبة الداخلية لحركة «فتح»، وذلك لفهم حاضر الأزمة وآفاق التغلب عليها، وذلك من مرحلة التأسيس وحتى معركة الكرامة، أي منذ اتسام عمل الحركة بالتنظيم السري، وتمركز كافة الصلاحيات بأيدي أبرز المؤسسين، الذين تقاطعوا بالعديد من المواقفات من حيث الأصول والدراسة في الجامعات المصرية، والعمل لاحقا بدول الخليج في ذلك الوقت.

القائد العلني الوحيد. وفي عام ٦٩، أضيفت لصلاحية، كقائد عام لقوات العاصفة، صلاحية قائد قوات الثورة الفلسطينية، ومنصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير».

ولفت إلى أن «الصراعات التي حدثت في الأردن، بالإضافة إلى تخلف النظام الداخلي، الأمر الذي كان واحدا من أبرز العوامل في بدايات الأزمة في فتح، وواحد من أسباب الهزيمة في الأردن، عامي ٧٠ و٧١، أجبرت عرفات وبقية

## على فتح أن تقوم بإنهاء حالة الشيزوفرينيا المزمنة بين

## برنامجها التنظيمي السياسي، وبين الواقع السياسي الذي

## تعيشه، وهذا يتم من خلال المناظرة والإقناع، حيث تكاد

## تكون المناظرة مختلفة تماما ليس في داخل فتح، فقط،

## وإنما في الشارع الفلسطيني بشكل كامل

ومعروف وبمتناول اليد، غير أن النظام الداخلي الجديد كان قاصرا إلى حد كبير، فقد أعطى اللجنة المركزية كافة الصلاحيات التنفيذية، كما أعطها الحق في تعيين عدد كبير من أعضاء المؤتمر العام والمجلس الثوري، خصوصا في صفوف العسكريين».

وقال «كان ضمان نجاح القيادة التاريخية: عرفات، أبو إياد، وأبو جهاد، وأبو يوسف (النجار) والقذومي، في الانتخابات، مؤكدا لأسباب عديدة، بفضل كفاحهم وأقدميتهم، في الحركة، وفيما بعد كان هؤلاء يتكفلون بتعيين أعضاء مشكوك في قدرتهم على الوصول إلى عضوية اللجنة المركزية عن طريق الانتخاب، وهذا ما حدث بدرجات وأعداد متفاوتة داخل المؤتمرات الثالث والرابع والخامس للحركة».

وتابع «اللجنة المركزية كانت تعمل دون لائحة داخلية، وهو ما ساعد أحيانا النخبة داخل المركزية على اتخاذ قرارات سياسية مهمة دون الرجوع إلى الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري».

ونوه إلى أن «المؤتمر العام، الذي من المفروض أن يكون أعلى مرجع حركي، لم يجتمع منذ عام ٧٠ وحتى اليوم (٢٠٠٥)، سوى مرتين، أي لم يجتمع خلال ٣٥ عاما سوى مرتين، في حين أنه اجتمع بين ٦٧ و٧١، أي خلال أربع سنوات، ثلاث مرات!»

ومن الملاحظ، حسب عبد الجواد، أن «سياسة إضعاف المؤسسات، التي حكمت الفترة من ٧١ حتى اليوم، لها خلفيات سياسية وليست تنظيمية فقط، فهناك كم من التطورات دفع قيادة فتح إلى تبني برنامج سياسي مختلف عن برنامج التحرير من خلال الكفاح المسلح، لأسباب واقعية، ونتيجة قراءة الموقفين الدولي والإقليمي، وفي ضوء التجربة العسكرية للحركة في الأردن ولبنان».

وبرأيه، فإن «جهود عرفات المستميتة في هامش حراكي سياسي حر، أدت إلى تمركز السلطات بيده وبيد اثنين أو ثلاثة من أعضاء اللجنة المركزية (أبو جهاد وأبو إياد والقذومي)، ما أضعف التنظيم بشكل كبير قبل زمن طويل من عودة منظمة التحرير إلى الوطن، حيث برز دور الزعيم والأجهزة، كما في التجربة الناصرية، أو تجربة حزب البعث في العالم العربي».

وأوضح أنه «منذ منتصف السبعينيات، ظهر موضوع الأبوة، حيث لكل أب جهاز أمني، أي ما يطلق عليه الاستزلام، كل هذه الأشياء التي نراها ونعتقد أنها نتاج أو سلو، موجودة قبل أو سلو، وشاهدتها في بيروت في زمن الحرب الأهلية، حيث الصراع على المكائنة والنفوذ والمنصب».

وقال عبد الجواد أن «المشكلة تبلورت منذ الثمانينيات حتى اللحظة، حيث أن جزءا كبيرا من المشكلة بعد خروج منظمة التحرير من بيروت، أصبح يكمن في مسألة التكيف مع الساحة الجديدة».

وبالنسبة للحلول، التي يراها للخروج من الأزمة، «فإن جانباً كبيراً منها يتمثل بوجود الرئيس محمود عباس، الذي يمتلك خطاباً واحداً وواضحاً، وأسلوباً يختلف عن أسلوب الرئيس الراحل ياسر عرفات».

وأضاف عبد الجواد «واحد من الحلول الموجودة حالياً يتلخص بوجود قائد جديد اليوم في حركة فتح، وفي السلطة الفلسطينية، وهذا القائد أسلوبه يختلف عن أسلوب الرئيس الراحل، ولديه لغة واحدة، وقد أصر حتى في الحملة الانتخابية على توضيح موقفه للشعب الفلسطيني، وأعتقد أننا بحاجة لإعطائه فرصة».

وطالب بأن «نقوم بفتح بإنهاء حالة الشيزوفرينيا المزمنة بين برنامجها التنظيمي السياسي، وبين الواقع السياسي الذي تعيشه، وهذا يتم من خلال المناظرة والإقناع، حيث تكاد تكون المناظرة مختلفة تماما ليس في داخل فتح، فقط، وإنما في الشارع الفلسطيني بشكل كامل».

وأردف «ضمن هذه التعديلات، يجب أن يتم التعامل واقعياً بأننا نعيش على ساحة جديدة لها طاقتها وقواها الاجتماعية، التي تختلف تماما عن الساحة اللبنانية، رغم أنني ممن يؤكدون أننا في مرحلة تحرر وطني ولسنا في مرحلة استقلال، ولكن هذا التحرر لم يعد متاحاً من قبل كتاب القسطل واليرموك، بل يتم من خلال أشكال نضالية جديدة».

أعضاء اللجنة المركزية، خلال المؤتمر الثالث في دمشق عام ٧١، على مشاركة بعض صلاحياته مع المؤتمر العام والمجلس الثوري، وإعطاء حق الرقابة عليه، للمرة الأولى حظي التنظيم بنظام داخلي مفصل واضح

وأشار إلى أن «جماعية القيادة بدأت في التراجع في المرحلة الثانية، الممتدة خلال الأعوام من ٦٨ إلى ٧١، عندما حول ياسر عرفات على إثر معركة الكرامة بصلاحيات الناطق الرسمي باسم الحركة، وأصبح